

موقع الشباب والمرأة من الديمقراطية في ليبيا



بقلم الأستاذ أحمد التواتي

مقدمة

لا يخفى على أحد أن الشباب هم أساس أي حراك اجتماعي وسياسي وأن المرأة مساندة وحاضرة في مختلف مجالات الحياة زيادة على أنها تأخذ زمام المبادرة في مساعدة الأسرة على التكيف مع أي تغيرات أو تحديات قد تطرأ عليها أو على محيطها، فالشباب والمرأة عاملان حاسمان في أي تغير يطال المجتمع، والتغير لا يكون إيجابياً ويخدم مصلحة المجتمع وصنع تقدمه إلا بوعي أفرادهم وانفتاحهم لممارسة مظاهر الديمقراطية شكلاً ومضموناً ولا تتحقق الديمقراطية على أرض الواقع دون مشاركة سياسية ولا يشع نور الديمقراطية أو تجنى ثمار المشاركة السياسية دون ثقافة سياسية داعمة ومعززة وضامنة لحقوق الأفراد مؤثرة ومساهمة في تحديد نظام الحكم.

وتقوم فكرة هذه الورقة على وصف وتقدير وتحليل للواقع مرتكزاً على بعض الخبرة السياسية ومستمداً من معاشية لمرحلة ما بعد الثورة في (ليبيا) بمراحلها المختلفة متزامناً مع جهد تفكير وبحث وبالرغم من علمي بعدم استيفاء الشروط العلمية التي

تمنح الورقة صفة الكمال لندرة المرجعيات والمنهجيات الأدبية التي اهتمت بهذا الشأن إلا أنني أمل أن أوفق في تقديم بعض التوصيات للمساعدة على التفكير والتخطيط لتطبيق نموذج تكون المرأة والشباب مشاركين فيه بفاعلية، كما هو الحال في الدول الغربية المتقدمة، ليس كما هو الحال في دول الشرق أوسطية التي غالباً ما تأخذ من الديمقراطية غلاًفاً لها وتضرب بعرض الحائط كل قيمها إذا لم تتوافق معها. وفي سياق ما سأتناوله في هذه الورقة وقبيل أن أصف وأعلل موقع الشباب والمرأة من الديمقراطية والمشاركة السياسية يلزم أن أوضح أن ثقافة المجتمع السياسية وإطاره الفكري سواء دينياً كان أو اجتماعياً هو الذي من شأنه أن يقوي أو يضعف هذا الموقع.

تتمثل إشكالية الدراسة في التساؤلات التالية:

1. هل فترة النظام السابق أو ما عرف بالنظام الجماهيري (1977 - 2011) وسلوك المجامع توفرت فيه ثقافة الديمقراطية؟
2. هل يتمتع المجتمع الليبي بثقافة سياسية تأهله لتطبيق الديمقراطية؟
3. ما موقع الشباب والمرأة من الديمقراطية؟
4. هل يوجد توافق من النخب على الديمقراطية؟

وقبل التطرق للإجابة على هذه التساؤلات لابد من ضبط وتعريف مصطلحات الدراسة المتمثلة في:

المرأة

الكثير من الناس حاول تعريف المرأة كل حسب تخصصه فناناً كان أو فيلسوفاً أو أديباً أو عالماً، عرفها شكسبير بـ«المرأة كوكب يستنير به الرجل ومن غيرها يبيت في الظلام» وعرفها دي بلزاك بـ«المرأة مخلوق بين الملائكة والبشر» أما الواقعيين والاجتماعيين فاختلقت رؤيتهم لها، فمنهم من يراها بعين التخلف ولا يعتبرها إلا أداة لإسعاد الرجل، ومنهم من يختلف جزءاً أو كلاً في ذلك باختلاف المجتمعات وتطورها، والواقع يفرض تعريفه بنفسه فالمرأة هي نصف المجتمع والمربي والمقوم للنصف الآخر.

الشباب

لا يوجد تعريف واحد للشباب وهناك صعوبة في إيجاد تحديد واضح لهذا المفهوم وعدم الاعتراف على وجود تعريف موحد شامل يعود لأسباب كثيرة أهمها اختلاف الأهداف المنشودة من وضع تعريف وتباين المفاهيم والأفكار العامة التي يقوم عليها التحليل السيكولوجي والاجتماعي الذي يخدم تلك الأهداف. لذلك فإن مفهوم الشباب يتسع للعديد من الاتجاهات التالية.

1. الاتجاه البيولوجي: هذا الاتجاه يؤكد حتمية البيولوجية باعتبارها مرحلة عمرية وطور من أطوار نمو الإنسان الذي يكتمل فيه نضجه العضوي الفيزيقي وكذلك نضجه العقلي والنفسي الذي يبدأ من سن 15 - 25 وهناك من حددها من سن 13 - 30.
2. الاتجاه السيكولوجي: يرى هذا الاتجاه أن الشباب حالة عمرية تخضع لنمو بيولوجي من جهة ولثقافة مجتمع من جهة أخرى بدءاً من سن البلوغ وانتهاء بدخول الفرد إلى عالم الراشدين الكبار حيث تكون قد اكتملت عملية التطبيع الاجتماعي وهذا التعريف يحاول الجمع بين الاشتراطات العمرية والثقافة المكتسبة من المجتمع (الثابت والمتغير).
3. الاتجاه السوسيلوجي (الاجتماعي): ينظر هذا الاتجاه للشباب باعتباره حقيقة اجتماعية وليس ظاهرة بيولوجية فقط، بمعنى أن هناك مجموعة من السمات والخصائص إذا توفرت في فئة من السكان كانت هذه الفئة شباباً .

الثقافة السياسية

هي مجموعة القيم والمفاهيم والمعارف والاتجاهات السائدة نحو شؤون الحكم والدولة والسلطة والولاء والانتماء والشرعية والمشاركة، وهي تكتسب بفضل التنشئة السياسية كما أنها تنتقل من جيل إلى جيل فضلاً عن عملية تغير الثقافة والقيم طبقاً لما تراه الدولة، كما تتضمن التنشئة السياسية تطوير الثقافة السياسية بما تحمله من قيم واتجاهات ونظم ومعتقدات، كما أنها تعد آلية لتوزيع الاتجاهات والآراء والأفكار والمفاهيم والمشاعر والبيانات والمعلومات والمهارات السياسية كما أنها تؤثر على سلوكيات وتصرفات العلماء والحكام تجاه جوانب النظام السياسي أو العملية السياسية.

وعرفها أرسطو.. بالعقلية السياسية أو وعي المواطن على مستوى الشعور والموقف.

الديمقراطية

ثقافة تؤثر في سلوك الفرد وتنطبع على سلوك الجماعة، ونجاحها يعتمد على رؤى الأشخاص والجماعات وموقفهم من الاختلافات بينهم والاعتراف بالرأي الآخر والتعددية.

ومن هنا أبدأ بوصف وتحليل الإطار النظري لهذه الورقة..

الثقافة الديمقراطية

الديمقراطية مفهوم حديث نسبياً في تاريخ البشرية، أخذ به على محمل الجد منذ ثلاثة قرون. وهي نظام مدني ضد الاستبداد العسكري والديني. وليست ثوباً يفصله المفكرون لتلبسه الشعوب لتسيير أمورهم السياسية والاجتماعية بشكل آلي، زيادة على أنها ليست شيئاً «طبيعياً»، يأخذ بها الناس للخروج من ظلم الحكام، أو «كموضة» تأخذ من الآخرين لحل مشاكل الحكم في البلاد. فالديمقراطية مفهوم تكون من خلال التجارب الإنسانية المتعددة، المتعلقة بمصدر وشرعية السلطة السياسية وفلسفة سياسية للتعايش المشترك في المجتمع بشكل سلمي. تتلخص باستقلالية الفرد وحرية وعقلانيته وسلوكه المتحضر مع بقية الأفراد في مجتمع منظم. هذه الثقافة تنمو بشكل تدريجي بالفكر والتجربة والتطبيق والمقارنة مع تجارب شعوب أخرى وصلت إلى مراتب عليا في الحياة الديمقراطية. وبما أنها تجربة إنسانية حققت نجاحات كبيرة، عكست متطلبات الإنسان في هذه العصر الحديث، لذا يمكن الأخذ بها للعيش في مجتمعات أكثر حرية والخروج تدريجياً، وبكثير من الجهد والمثابرة والكفاح، من ظلمات الديكتاتوريات العربية ومن الخضوع للتراث الثقافي - الديني - السياسي للعصور الغابرة وللتقاليد الاستبدادية المتوارثة في مجتمعاتنا العربية، والخضوع الأعمى للسلطان. هذه الديمقراطية ليست شكلاً ما في أسلوب الحكم فقط ولكنها أيضاً ثقافة سياسية واجتماعية تؤثر في المؤسسات السياسية والاقتصادية والقضائية والدينية لترسيخ حقوق الإنسان العربي. وهي سلوك جماعي يحتاج إلى رכיعة واسعة من المواطنين الواعين لأموهم ويريدون العيش بحرية وعلنية دون خوف من سلطة تهددهم بشكل اعتباطي. لذا من الضروري أن يقبل الجميع بالديمقراطية كقاعدة أساسية لحل الصراعات بشكل سلمي عن طريق الحوار العقلاني

المنفتح، بعيداً عن العصبية والسلطوية رغم كل الخلافات الممكنة والطبيعية في عالمنا الإنساني مظاهر السلوك الديمقراطي يظهر السلوك الديمقراطي في كل مجالات العلاقات الإنسانية أهمها:

العائلة: فالحوار حول أمور تسيير شؤون البيت هي أول تجربة للديمقراطية شرط أن يكون هناك مساواة كاملة بين الرجل والمرأة، بدونها تبدو الديمقراطية نفاقاً لأن السلطة الأبوية وحدها تتحول غالباً إلى تسلط وتعجرف غير معقول. فالنقاش المفتوح بين الزوجين يعطي للأبناء درساً وممارسة سليمة. حتى أن إشراكهم في الحوار مع احترامهم، ينمي حرية كل فرد ويزيد من قدراته الخلاقية.

المدرسة: حيث يتعلم الطالب عن طريق أساتذة ديمقراطيين، للتشبع بالقيم الديمقراطية وكيفية تطبيقها في الواقع. هكذا يتعلم الأطفال مثلاً الانفتاح على الآخر ورفض التسلط ونبذ المتسلطين وتنمية عقولهم واستقلاليتهم ليبعدوا معاً في جملة نشاطاتهم المشتركة.

المحيط الاجتماعي العام: قبول الأفراد لبعضهم البعض كما هم أمر حيوي لاحترام الذات والشعور بأهمية الفرد وتميزه ضمن الجماعة. فالديمقراطية تظهر في كل ركن من أركان الحياة العامة، كاحترام الرأي الآخر سياسياً أو دينياً أو ثقافياً أو فنياً.. وقبول سيادة القانون، كالتقيد مثلاً بقوانين السير.. هذا السلوك «المتمدن» يعكس نضوجاً في الديمقراطية تؤثر إيجابياً على الحياة السياسية لأن نوعية الممارسة واحدة في كلا الطرفين.

ومن هنا يمكن القول إن الديمقراطية تُبنى على دعامين أساسيين: العقد الاجتماعي والمواطنة.

خصائص النظام الديمقراطي

يتلخص خصائص النظام الديمقراطي في الآتي:

1. ينتخب الشعب ممثليه عن طريق انتخابات عامة.
2. تمارس الأغلبية المنتخبة الحكم، هذه الأغلبية الصادرة عن فئات الشعب المختلفة هي سياسية بالتعريف وليست عرقية أو إثنية أو دينية.

3. تصان حقوق المعارضة.
4. تصان الحريات العامة للمجتمع، منها حرية التعبير وحرية العقيدة وحرية الاجتماع وحرية الصحافة.
5. وجود دولة القانون التي تحترم وتضمن حقوق المواطنين والمساواة بينهم.
6. الحد من اعتباطية سلطة الحاكم عن طريق مؤسسات دائمة وآليات للدفاع عن المواطنين.
7. ضمان عدم الجمع بين السلطات الثلاث: التشريعية والتنفيذية والقضائية.
8. ترسيخ مبدأ الدستورية، أي أن السلطات والمواطنين يحترمون الدستور ويرجعون إلى القضاء لحل الخلافات.

تعلن هذه الخصائص في دستور ديمقراطي يعتبر بمثابة تعاهد بين المواطنين، تتم مناقشته بشكل علني وبحرية كاملة مع شروحات كافية، ويتم إقراره من قبل هيئة تأسيسية منتخبة من الشعب، ويعرض نص الدستور عليه في استفتاء عام.

مميزات الديمقراطية

1. للديمقراطية قوة هائلة في تحريك المجتمعات الإنسانية، فهي أرضية خصبة لكي يعي الناس مكانتهم وحقوقهم وواجباتهم وتحقيق مصيرهم.
2. تجعل من الحرية عاملاً مشتركاً لكافة المواطنين.
3. تقوي قناعة المواطنين لتفعيلها والدفاع عنها وإلزام الحكام بها.
4. ترفع الخوف عن قلوب الناس بسبب وعيهم بحقوقهم ومراقبتهم للحكام.
5. ترسخ كرامة الناس وتنمي استقلاليتهم ونضوج تفكيرهم وسلوكهم الاجتماعي.
6. توجد توازناً بين الحكومة والمعارضة.
7. تفسح مجالاً واسعاً للجميع للنقاش الحر والاتجاه إلى العقل لإقناع الآخر.
8. تفتح آفاقاً جديدة للإبداع في كثير من المجالات لإيجاد حلول أكثر ملاءمة.
9. تدير الصراع السياسي والاجتماعي بشكل سلمي.
10. تعطي الناس فرصاً أكبر للتأثير على مجريات الأحداث وليساهموا بالحياة العامة عن طريق العمل السياسي والمدني وعن طريق وسائل النشر والاتصالات الحديثة المتاحة

في المجتمع.

11. توجد آلية واضحة لتطبيق مفهوم السلطة وممارستها في كافة مستويات العلاقات الإنسانية.

12. تجعل من الشعب في نفس الوقت حاكماً ومحكوماً.

أهمية الديمقراطية لنا كمجتمع ليبي

لا تقل أهمية الديمقراطية عن أهمية حقوق الإنسان بل يمكن اعتبارها جزء منها، فجاء التعبير عليها مضموناً لا لفظاً في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان كمبدأ سيادة الشعب، والحقوق السياسية، وضرورة إظهار سيادة الشعب عبر انتخابات دورية حقيقية وبالاقتراع العام السري. فالديمقراطية ليست في إشراك المواطنين في الانتخابات فقط، ولكنها أيضاً تمنحهم حق في مراقبة النظام السياسي، واستجوابه ومساءلته كما أنها تعمل في الحركات والمنظمات الاجتماعية كما تعمل في التنظيمات الانتخابية. فالانتخابات لا تعطي للمنتخب صلاحيات غير مشروطة، والمواطنون في المجتمعات الديمقراطية تطالب بالنقاش والحوار، وعلى السلطات المتعددة مهما كانت، أن تشرح أسباب خياراتها وتقدم حسابات عن أعمالها لهم بكل شفافية. وتمارس الديمقراطية بشكل أفضل عندما تكون نوعية الحياة العامة سليمة، وتكون النقاشات العامة جيدة، عندما يعلو مستوى الحجج والبراهين، ويساهم المواطنون ويلتزمون بشكل منتظم في مسؤولياتهم السياسية في ظل وعي الجماهير، على الأحزاب السياسية الاستماع لها والأخذ بالأفكار النيرة الصادرة عنها لتلاحم أكبر بين الشعب وقياداته السياسية الشباب والمرأة.

الثقافة السياسية في ليبيا خلال حكم النظام السابق(1969-2011)

لا مفر من التطرق لوصف هذه المرحلة والنظام السياسي فيها وإن كانت ليست موضوعاً أساسياً في بحثنا إلا أنها تمكننا من تحديد بعض من الدقة ما هو موقع ليبيا عمومًا والشباب والمرأة خصوصاً من الديمقراطية اليوم. الحقيقة أن هناك ندرة وفقير في الإحصاءات والدراسات التي تدلل على قيم الديمقراطية أو القيم السائدة في تلك الحقبة، ولكن سنذكر بعض الوقائع التي يمكن اعتبارها مقياساً هنا، فهناك سمات مشتركة مع دول الوطن العربي مع عدم إغفال وجود اختلاف نسبي بين القيم الحاكمة للثقافة التي كانت سائدة من دولة لأخرى حسب الظروف التاريخية والتطورات التي لحقت بكل منها.

ف نجد أن مجموعة القيم السلبية التي كانت سائدة مثل قيم دعم الولاء للنظام السياسي وليس الوطن، وهذا يمكن التدليل عليه بتبني النظام المشروع الجماهيري (الجماهيرية العظمى) (1977 - 2011)، وبدأ تدريجياً يختفي معها اسم ليبيا، فأصبح الحديث عن جماهيرية النظام تطفئ بدلاً من الحديث عن ليبيا الدولة والوطن، وتم ذلك في تغيير المناهج الدراسية فصممت مادة (المجتمع الجماهيري) وليس المجتمع الليبي، إلى أن وصل النظام إلى تغيير لوحات السيارات التي في العادة تحمل اسم الدولة (ليبيا) فأصبحت تحمل اسم (الجماهيرية) بجانب أرقام تسجيلها، وهذا أبسط الأشياء، وقس على ذلك فالأمثلة عديدة ولا مجال لذكرها كونها ليست نقطة البحث الأساسية، وإن كانت مهمة لمحاولة الفهم.

أيضاً من مجموعة القيم السلبية قيمة الولاء للسلطة والإذعان لها، وما يتبع ذلك من تغييب لمفهوم المواطنة والحقوق المدنية والسياسية وهذه لا تحتاج إلى إثبات أو التدليل عليها في الأنظمة التي يحكمها الفرد. كذلك قيمة الإعلاء من شأن الفرد، أكانت واضحة جلية خلال تلك الحقبة، فقد حاز النظام كل الألقاب لنفسه ومنها على سبيل المثال لا الحصر الصقر الوحيد والأوحد، ملك ملوك أفريقيا، الزعيم، وهذه قيم تعلي من شأن عبادة الفرد والتهوين من شأن الجماعة، فقد أصبح باقي المجتمع عبارة عن ذرات متنافرة تدور في فلك الزعيم.

أما عن تغذية قيم التعصب للفكر الأحادي وعدم تقبل الاختلاف والنقد والحوار المبني على أسس موضوعية، فكان مٌجرم بموجب قانون الجماهيرية تبني أي أفكار أخرى مع الفكر الجماهيري ومن يتبنى فكراً مخالفاً يكون موسوماً بالرجعية ومآله إما حكم بالإعدام أو مغادرة الوطن. وكان هذا بارزاً في قانون تجريم الحزبية الذي يقول في مادته الأولى (الاتحاد الاشتراكي العربي هو التنظيم الشعبي السياسي الوحيد في الجمهورية العربية الليبية، ويمارس المواطنون من خلاله حرية الرأي والتعبير في حدود مصلحة الشعب ومبادئ الثورة، وفقاً لأحكام النظام الأساسي للاتحاد الاشتراكي العربي)، وفي مادته الثانية (الحزبية خيانة في حق الوطن وتحالف قوى الشعب العاملة الممثلة في الاتحاد الاشتراكي العربي. ويقصد بالحزبية كل تجمع أو تنظيم أو تشكيل أيّاً كانت صورته أو عدد أعضائه يقوم على فكر سياسي مضاد لمبادئ ثورة الفاتح من سبتمبر في الغاية أو الوسيلة، أو يرمي إلى المساس بمؤسساتها الدستورية سواء كان سرياً أو علنياً، أو كان الفكر الذي يقوم عليه مكتوباً أو غير مكتوب أو استعمل دعائه ومؤيدوه وسائل مادية أو غير مادية)، وهو صاحب الفكر الذي يقدم الحل النهائي لمشكل السلطة بحسب

قوله (أداة الحكم هي المشكلة السياسية الأولى التي تواجه الجماعات البشرية. الأسرة يعود النزاع فيها أغلب الأحيان إلى هذه المشكلة، أصبحت هذه المشكلة خطيرة جداً بعد أن تكونت المجتمعات الحديثة. تواجه الشعوب الآن هذه المشكلة المستمرة، وتعاني المجتمعات العديد من المخاطر والآثار البالغة المترتبة عليها، ولم تنجح بعد في حلها حلاً نهائياً وديمقراطياً ويقدم الكتاب الأخضر الحل النهائي لمشكلة أداة الحكم.

أما إذا ألقينا نظرة على موقع المرأة في تلك الفترة وفق المعطيات المتاحة سنجد أن هناك آثاراً إيجابية الطابع حدثت لعمليات التحديث التي شهدتها المجتمع الليبي منذ الاستقلال، وخاصة في قطاع المرأة الذي شهد خطوات جريئة ساهمت في الرفع من مستوى المرأة وتمكينها من القوة بأبعادها المختلفة، كما خص الكتاب الأخضر في الجزء الثالث فصلاً خاصاً بالمرأة، أكد مساواتها بالرجل من الناحية الإنسانية وأكدت التشريعات عدم التمييز بين المواطنين بسبب الجنس وخاصة عندما يتعلق الأمر بتقرير الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية كحقوق أساسية للإنسان، وفي مجال الحقوق السياسية فإننا نجد أن الإعلان الدستوري الصادر عن أعضاء مجلس قيادة النظام سنة 1969، والإعلان عن قيام سلطة الشعب سنة 1977، والوثيقة الخضراء الكبرى لحقوق الإنسان سنة 1988، وقانون تعزيز الحرية سنة 1991، تؤكد جميعها على المساواة في الحقوق بين المواطنين ذكوراً وإناثاً، وتبنت المشاركة السياسية للمرأة. ولكن هذه الإعلانات اقتصرت بالمناداة بهذه الحقوق والنص عليها نظرياً وقانونياً فقط دون التخطيط لبرامج تدعم وتعزز تفعيل هذه المشاركة ليكن واقعها مخالفاً تماماً لما نص عليه. فتتنظيم حركة اللجان الثورية الذي تكون منذ السبعينيات من القرن الماضي ويعتبر ذا تأثير قوي وعميق في الحياة السياسية في ليبيا لا يعكس في عضويته تواجداً مناسباً للمرأة، ويتضح ذلك في تعداد أعضاء التنظيم الثوري الذي بلغ 43000 بينهم 2500 عضوة من الإناث فقط، وهي نسبة متواضعة لا تتجاوز 6% بينما لا يوجد سوى امرأة واحدة تتولى مهام منسق لجنة ثورية أو منسق شؤون المرأة أو الشؤون الاجتماعية بكل لجنة ثورية وهي مهمة تنظيمية تتولاها الإناث من عضوات حركة اللجان الثورية أما عن المشاركة الشبابية والنسائية في المجتمع المدني فقد كانت هناك 32 نقابة قبل عام 1990 ووصل عددها 72 نقابة في عام 1990، ولكن سرعان ما عادت للتقلص لتصبح 36 نقابة في عام 1996، إن فقدان هذه التكوينات للاستقلالية والخصوصية النقابية والتنظيمية والبرامجية والمالية تجعلها كآلية من آليات المشاركة السياسية فارغة المضمون ولا يمكن أن تكون ذات قيمة.

نتيجة لهذه الوقائع والحقائق التي ورد ذكرها يمكننا القول إن خلال هذه الفترة من الحكم انتقى النظام من قيم الديمقراطية ما يخدم مصلحته على وجه الخصوص ويطيّل وجوده وأهمّل كل ما يعزز ثقافة المواطن السياسية ويدعم حق ممارسته للديمقراطية كما يجب وتمثلت ممارسة هذه الديمقراطية المحورة فيما عُرف بالمؤتمرات الشعبية التي عملت على تكريس قيم تتناقض تماماً مع قيم الديمقراطية الحقيقية.

الديمقراطية خلال المرحلة الانتقالية ما بعد 2011

وقع المجتمع في إشكالية تطبيق الديمقراطية بعدما تم تغيير النظام باستعمال العنف، وهو خيار في الغالب لا ينتج حرية وديمقراطية حقيقية، فقد قال جين شارب «خيار استخدام العنف مهما كانت حسناته يعكس بوضوح أمراً واحداً وهو أن اللجوء إلى وضع الثقة في أساليب العنف إنما يعني استخدام أسلوب للنضال يتميز الطغاة دائماً بالتفوق فيه. تتميز الأنظمة الدكتاتورية باستعدادها لاستخدام العنف الذي تستطيع به سحق الحركات الديمقراطية مهما طال الزمن وفي نهاية المطاف لا تجد هذه الحركات أمامها خياراً إلا مواجهة الحقائق العسكرية الصعبة وهي أن الأنظمة الدكتاتورية تتفوق بامتلاكها للعتاد العسكري والذخائر ووسائل النقل وتتفوق بحجم القوات العسكرية بحيث لا تستطيع الحركات الديمقراطية برغم شجاعة أفرادها من أن تكون، في أغلب الأحيان، مثيلاً لها. يلجأ المنشقون عادة إلى حرب العصابات عندما يتضح لهم عدم واقعية التمرد العسكري، ولكن هذا الخيار لا يعود في أغلب الأحيان بالنفع على الشعوب المضطهدة أو يقودها نحو تحقيق الديمقراطية.

إن خيار حرب العصابات يؤدي إلى وقوع خسائر فادحة في أبناء الشعب المضطهد، أضف إلى ذلك أن إمكانية فشل هذا الخيار واردة بالرغم من وجود نظرية وتحاليل استراتيجية معرّزة ووجود دعم دولي له. وعادة ما تستمر حرب العصابات إلى فترات طويلة يقوم خلالها النظام الحاكم بإجبار السكان على النزوح مما يؤدي إلى معاناة جسيمة. وحتى إذا حققت حرب العصابات نجاحاً فإن لها أثراً سلبياً على المدى البعيد فهي تحول النظام الدكتاتوري الحالي إلى نظام أكثر دكتاتورية، وعند نجاح مقاتلي حرب العصابات وتوليهم السلطة فإنهم يخلقون نظام حكم أكثر دكتاتورية من النظام السابق الذي حاربوا ضده بسبب تأثير مركزية القوات العسكرية الممتدة وبسبب ضعف أو دمار مجموعات ومؤسسات المجتمع المستقلة التي هي بمثابة العناصر الحيوية في إنشاء

مجتمع ديمقراطي دائم أثناء فترة النضال ونظرًا لعدم وجود مؤسسات المجتمع المدني القوية القادرة على ممارسة دورها الحقيقي بتوعية المجتمع بأهمية الديمقراطية، نعيش اليوم فيما أشرت إليه أعلاه في ديمقراطية الغلاف خالية من أي مضمون قيمي لها. وبما أن الديمقراطية ثقافة مكتسبة تمنحها التجارب، وكوننا لم نخض هذا المضمار لعقود طويلة، ونتيجة لأننا مجتمع لا يتمتع بثقافة سياسية يعول عليها كان طبيعيًا أن نعيش في هذه الحالة من الفوضى ما بعد التحولات العنيفة، ولكن هذا لا يجعلنا نتغاضى عن المحاولات المتكررة في سياق التمهيد لتطبيق الديمقراطية، وبالرغم من أننا لم نصل بعد وهذا ما سنحاول برهنته ولكن مقارنة بما سبق يمكننا القول إننا قد بدأنا.

حدثت أول ممارسة للديمقراطية بعد أكثر من 50 عامًا وعمدت السلطة الحاكمة حينها (المجلس الوطني الانتقالي) إلى تسليم السلطة بشكل سلمي وعبر انتخابات حرة نزيهة لجسم تشريعي منتخب (المؤتمر الوطني العام) كان ذلك في عام 2012.

موقع المرأة والشباب من الديمقراطية

شهدت الانتخابات سنة 2012 وصول المرأة وحيازتها مقاعد في السلطة التشريعية، غير أن الثقافة السائدة في المجتمع التي عرجنا عليها سابقًا جعلت من نسب المشاركة والترشح للمرأة في الانتخابات هي الأقل مقارنة بالرجل واتضح لي هذا بعد دراسة مسح قمت بها لنتائج الانتخابات وأعداد المسجلين فيها والمقترعين والمترشحين وقوائم المنتخبين حسب بيانات المفوضية العليا للانتخابات خلصت إلى الآتي:

من مجموع أعداد الناخبين الذين بلغوا 2,865,937 بلغت أعداد الإناث 1,294,357 أي ما نسبته 45% أقل من نسبة الرجل التي بلغت 55% ولكن تعتبر نسبة جيدة كأول مشاركة بعد عقود على عدم إجراء أي انتخابات من إجمالي المتقدمين للترشح الـ4334 مترشدًا، تقدمت فقط 934 امرأة أي ما يعادل 22% من إجمالي المترشحين الرجال، وهذه نسبة متدنية يمكن أن نعزوها أيضًا للعادات والتقاليد التي تضبط سلوك المجتمع التي تطرقنا لها سابقًا، وإلى عوامل أخرى سنذكرها لاحقًا. تدنت نسبة المشاركة في الانتخابات إلى حوالي نصف عدد المسجلين بالنسبة للإناث فبلغت حوالي 687,274 مقترعة، والنسبة الإجمالية للمشاركة كانت حوالي 61% من إجمالي المسجلين. على صعيد النتائج يمكن أن نقول إن فرص انتخاب امرأة في مجتمع لم يتحول للمدنية بشكل كامل ويحتفظ بعادات وتقاليد تضع المرأة في صورة نمطية تحصرها في الأمومة

والعمل المنزلي كانت ستكون ضئيلة جداً إذا ما لم ينص قانون الانتخاب أن تكون قوائم مرشحي الأحزاب والكيانات السياسية تبادلية أفقياً وعمودياً للتنافس على 80 مقعداً من أصل 200 مقعد، وباقي الـ120 مقعداً للتنافس العام الفردي، ما حملني على قول إن النسبة ستكون ضئيلة جداً لولا نص القانون هو أن المرأة لم تحصل إلا على مقعد واحد من مقاعد التنافس العام الفردي الـ120 بينما حصلت على إجمالي 32 مقعداً من أصل 80 مقعداً الخاصة بالأحزاب والكيانات السياسية أي بنسبة 40٪، وبنسبة إجمالية عامة 16.5٪ من إجمالي الـ200 مقعد.

ولكن من الجدير بالملاحظة عندما نتكلم عن موقع المرأة في الديمقراطية والتي تعتبر المشاركة السياسية أهم مؤشراتهما هو أن عدد الإناث المترشحات لمقاعد التنافس العام الفردي أقل من عدد المقاعد بمعنى: المترشحات 79 امرأة على عدد مقاعد 120 مقعداً بينما يفوق المترشحين الرجال عدد المقاعد بأضعاف، هذا أيضاً يقود إلى أن هناك معوقات المرأة نفسها تدركها جعلتها تحجم عن المشاركة على المقاعد العامة وتكتفي فقط بالتعويل على الحصة التي منحها لها قانون الانتخابات.

حققت ليبيا خلال سنة 2013 تقدماً ملحوظاً في تصنيفات المنظمات والمؤسسات الدولية في بعض المجالات، وما بين التفاؤل والخيبة أصبحت تتأرجح ليبيا، ووفق منظمة فريدوم هاوس، صنفت ليبيا ضمن الدول التي تتمتع بحرية جزئية في استعمال الإنترنت من بين 60 دولة اهتم بها تقرير «حرية استعمال الإنترنت والعالم الرقمي». وأفادت منظمة مراسلون بلا حدود في تقريرها لسنة 2013 أن ليبيا سجلت تقدماً في مجال حرية الصحافة مقارنة بالسنوات الماضية وحصلت على المرتبة 131.

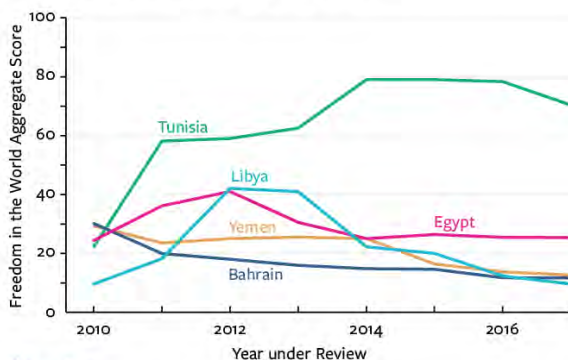
اندفع الشباب بحماسة إلى إنشاء الجرائد والصحف ومنظمات المجتمع المدنية بكل أنواعها حيث وصل عدد منظمات المجتمع المدني إلى 1914 في عام 2012 حدث انخفاض كبير بسبب التعثر السياسي وحالة الاحتراب الأهلي فانخفضت في سنة 2014 إلى 413 منظمة مجتمع مدني، على هذا الصعيد يمكن القول إنه كان للشباب مشاركة فاعلة في تشكيل المنظمات المدنية ولكن نسبة الفاعلية لها كانت قليلة لحدثة التجربة على المجتمع، فقد بلغ عدد المؤسسين لهذه المنظمات خلال الفترة (2016-2011) إلى 40010 أعضاء، بلغت نسبة الرجال في تأسيس المنظمات المدنية 80٪ حوالي 31950 عضواً، وحسب تصنيف الفئات العمرية تقريبا ما يعادل 50٪ من المنظمات مؤسسيها من فئة الشباب من (15 - 39)، وكانت المرأة أيضاً دورها فاعل في هذه المؤسسات فبلغ

عدد المؤسسين لهذه المنظمات خلال ذات الفترة 8060 عضوة شكلت المرأة ما نسبته 20٪ من إجمالي الأعضاء المؤسسين للمنظمات المدنية، عدد المنظمات التي أعضاؤها إناث فقط بلغ 333 منظمة بينما المنظمات المختلطة وصل إلى 1788 منظمة بينما المنظمات التي أعضاؤها من الرجال فقط بلغ 2505 منظمة.

انتهت مدة المؤتمر الوطني العام وكانت هناك مطالبات بتطبيق الديمقراطية التي تدعمها قيمة التداول السلمي على السلطة، وفعلاً تمت الانتخابات في أجواء مشحونة، وأفضت إلى نتائج وممارسات عادت بالديمقراطية إلى نقطة الصفر تقريباً، وهذا يوضح الرسم الصادر عن منظمة فريدم هاوس (الشكل التالي) الذي يوضع الانحدار

Democratic Backsliding in the Arab World

Tunisia was the only Arab Spring country to avoid repression or civil war after the hopeful 2011 uprisings, but even its hard-won democratic achievements are now under threat.



Freedom House
www.freedomintheworld.org

في مستوى الديمقراطية بعد العام 2013 والتي استمرت بعد انتخاب مجلس النواب في الـ2014 حتى الآن، وتتمثل أبرز معالم الانحدار في الانقلاب على المسار الديمقراطي من قبل الأحزاب التي خسرت مقاعدها، وهذا يُقلل من قيمة احترام رأي الأغلبية وما ينتج عنها من نتائج والتداول السلمي على السلطة، أدخلنا هذا في احتراب أهلي، وتنامى العنف، وفقدنا جزءاً كبيراً من الحريات المكتسبة بعد 2011، استهانة وعدم احترام لأحكام القضاء وتشبث كل طرف بمواقفه، والذهاب لانتخابات بلا أحزاب وبلا برامج، والنتيجة النهائية أن الديمقراطية الوليدة نهبَت مع الحكام الجدد تذرّوها الرياح، نتيجة

لعدم وجود توافق للنخب على تطبيق الديمقراطية بشكل فعلي، فكل التكتلات السياسية والأحزاب الناشئة لم تحدث أي انتقال سلمي للسلطة ومن يحكم يعمل على ألا يسلم، والأقلية هي التي تحكم الأغلبية بمعيار القوة.

رتب هذا حالة إحياء عام يمكن قياسها من العزوف عن انتخابات مجلس النواب وتدني في نسب مشاركة الشباب والمرأة، وبعد دراسة مسح قمت بها للتأثير الانتخابي وأعداد المسجلين فيها والمقترعين والمترشحين وقوائم المنتخبين حسب بيانات المفوضية العليا للانتخابات خلصت إلى الآتي:

انخفاض نسبة المترشحين بنسبة 61٪ فمن 4334 مترشحاً لانتخابات المؤتمر الوطني العام إلى 1714 مترشحاً لمجلس النواب. نسبة مشاركة المرأة متدنية بينما كانت 22٪ من إجمالي المترشحين في انتخابات المؤتمر الوطني العام، أصبحت فقط 9٪ في انتخابات مجلس النواب أي بحوالي فقط 151 مترشحة، نسبت المشاركة أيضاً أقل نسبياً فقد بلغت 41٪ من إجمالي المسجلين.

أما على صعيد النتائج فلم يكن هناك مقاعد للأحزاب فنص القانون على كوتة بنسبة 16٪ من إجمالي المقاعد الـ200 للمرأة. وفازت المرأة بمجموع مقاعد في مجلس النواب بلغ عدد 30 مقعداً من أصل 200 مقعد.

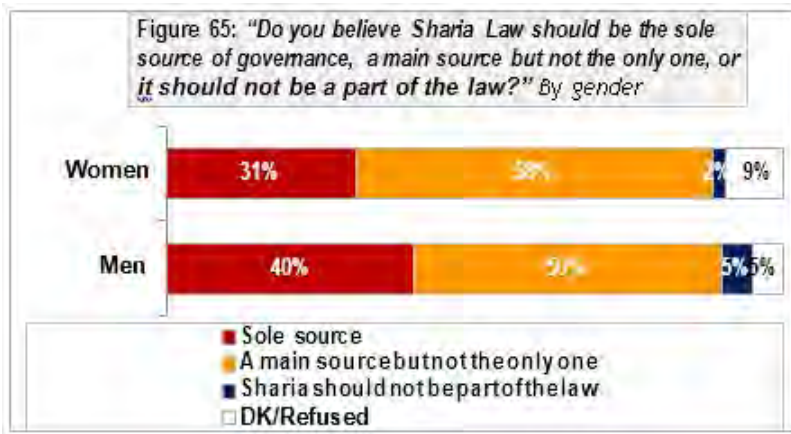
لم نستطع تحديد بوجه من الدقة نسبة مشاركة الشباب ونتائجهم وتحليل بياناتهم لعدم توفر إحصاءات عن الفئات العمرية للمترشحين والفائزين والمقترعين، ولكن يمكننا القول إن نسبة مشاركتهم في انتخابات المؤتمر الوطني أفضل من مشاركتهم في انتخابات مجلس النواب لا الثاني ترتب عن قانونه حرمان شريحة من الشباب أكثر مما كان في قانون انتخابات المؤتمر الوطني العام، حدد قانون انتخاب المؤتمر سن الترشيح بـ21 سنة، بينما في قانون انتخاب مجلس النواب ارتفع إلى 25 سنة، وفي كل الأحوال لا يختلف الحال كثيراً للشباب مقارنة بالمرأة عموماً، ولأن نسبة كبيرة من المرأة المنخرطة في المجال العام تنتمي للشباب. وفي إطار البحث عن الأسباب وراء تدني نسب مشاركة المرأة في الحياة السياسية، لا بد أن نعرج على الدراسة التي قامت بها المنظمة الدولية للنظم الانتخابية ايفس عام 2013.

وكما قلنا سابقاً إن حالة من التفاؤل كبيرة كانت سائدة خلال تلك الفترة، فعندما سُئل الليبيين عن توقعاتهم حول مستقبل المرأة أجاب حوالي 65٪ و74٪ أنه سيكون

أفضل من الإناث والرجال على التوالي. فيما قالت 14% و15% إنه سيبقى كما هو، و فقط 2% و1% قالوا إنه سيكون أسوأ من الإناث والرجال على التوالي. ويمكن أن تعزى هذه النسب إلى سلاسة عملية بداية التحول الديمقراطي عبر الانتخابات دون أي نوع من العنف وإلى حالة الاستقرار النسبي الذي لم يدم طويلاً وهذا ما تعكسه نسبة 79% من الإناث يرين أن حال المرأة في ليبيا اليوم جيدة جداً وجيدة و فقط 14% من الإناث قلن إنه أسوأ.

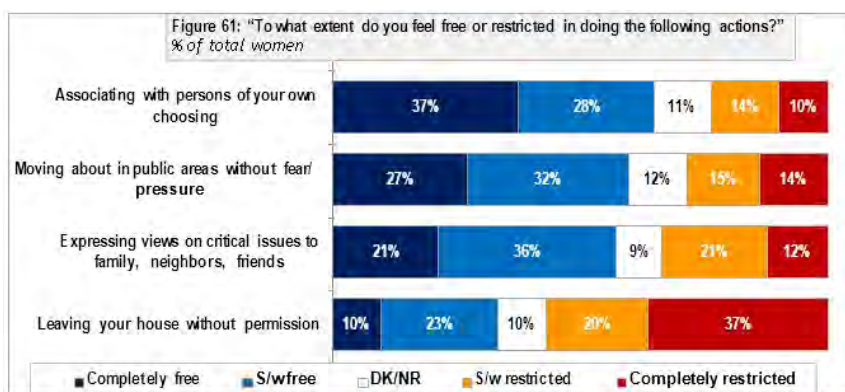
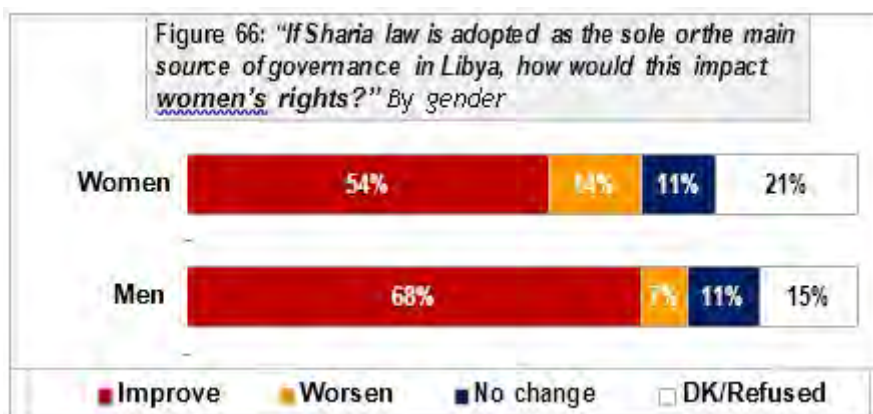
لعب الدين مستواه الشعبي، وما يرتبط به من تقاليد وتفسيرات محافظة للإسلام في إطار البيئة القبلية للمجتمع الليبي وسطوة التنظيمات الاجتماعية الأولية، دوراً حاسماً ومحددًا لا لعملية المشاركة السياسية للمرأة فحسب بل للنشاط المرتبط بالشأن العام على الخصوص.

ويمكن رؤية هذا الدور بوضوح في نتائج الدراسة عند سؤال المرأة والرجل عن قانون الشريعة إذا كانوا يرغبون أن تكون المصدر الوحيد أو المصدر الرئيسي ولكن ليس الوحيد كانت النتيجة كالتالي: فقد أجابت 31% من الإناث أنه يجب أن تكون المصدر الوحيد، وقال 40% من الرجال ذات الشيء. وما نسبته 58% من الإناث ترى أن يكون الرئيس ولكن ليس الوحيد، بينما يرى 50% من الرجال ذلك. فيما ترى نسبة لا تكاد تذكر من الإناث والرجال أنه لا يجب أن تكون الشريعة جزء من القانون 2% و5% على التوالي.



كذلك يمكن قياس هذا الدور أيضاً من نسبة الإجابة على سؤال: هل تطبيق الشريعة سيحسن من حقوق المرأة؟ فكانت 54٪ من الإناث ترى ذلك، بينما فقط 14٪ من الإناث يرين أن تطبيقها سيجعل حقوق المرأة أكثر سوءاً.

أيضاً نتيجة أخرى للدراسة تعطي مؤشراً إلى مدى الصعوبة التي تواجهها المرأة في الانخراط في الفضاء العام واقتحام المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية بكل حرية، فقد أظهرت الدراسة أن 10٪ من النساء فقط يمكنهن مغادرة المنزل دون إذن الرجل وهذا يعطي مؤشراً واضحاً أن مدى مشاركة المرأة في الديمقراطية مرتبط بشكل أو آخر على موافقة الرجل. ويدخل عامل الاستقلالية المالية أيضاً في تولد هذا الارتباط حيث لا تتمتع إلا 17٪ ممن شملتهم الدراسة بالاستقلالية المالية.

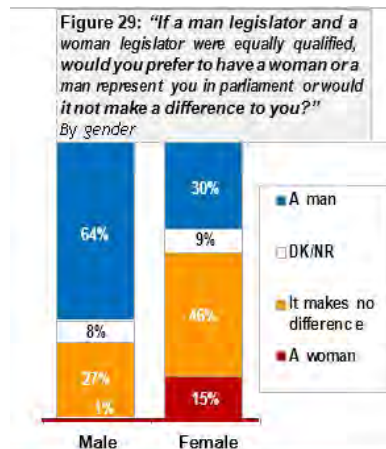


بالإضافة إلى معوقات الدين والرجل يضاف معوق آخر وهو المرأة نفسها، فقد بينت الدراسة نتائج مثيرة أن هناك نسبة 41٪ من الإناث يرفضون أن تعمل بناتهن بسبب الخوف عليهن من مخاطر قد تهددهن في العمل. وما نسبته 32٪ يرفضن **لأنهن يرين أن الأفضل لبناتهن أن يهتمن بالبيت والأولاد، فيما يرى 4٪ فقط أن الأفضل أن تركز بناتهن على الزواج بدلاً من العمل.**

Figure 26: "Why would you discourage your daughter to become involved in politics as a candidate?"
% out of men and women who oppose their daughters' involvement in politics; ranked from highest to lowest according to citations by female respondents

	Women n=306	Men n=175	
1) Social and traditional reasons	21%	25%	(1)
2) Lack of women's competence	21%	23%	(2)
3) Problems related to political activities	18%	13%	(3)
4) Security reasons/ fear for daughter	7%	4%	(5)
5) Religious reasons	5%	10%	(4)

أيضًا في ذات الإطار يدخل عامل عدم الثقة بين المرأة مع ذات جنسها، ويمكن أن نستنتج من ذلك نسبة تصويت المرأة على سؤال إذا كان هناك مرشح رجل ومرشحة امرأة يتمتعان بنفس الكفاءة من ترغب أن يكون ممثلك في البرلمان؟، فلم ترغب إلا 15٪ من النساء



أن تمثلهن امرأة، بينما سيختار فقط 1٪ من الرجال أن تمثلهم امرأة في البرلمان.

التوصيات:

1. التمييز الإيجابي الكوثة لصالح المرأة لدورتين انتخابيتين أقلها، وللأحزاب دور إيجابي في تمكين المرأة بالرغم من ضعفها.
2. الحماية القانونية للعنف ضد المرأة.
3. تفكيك الصورة النمطية السالبة للمرأة والتي كرسها بالمرتبة الثانية بعد الرجل بإدخال القيم الديمقراطية لمناهج التعليم.
4. دعم الشباب وتحفيزهم للمشاركة السياسية عبر خطط وطنية حكومية وأهلية.
5. الاهتمام بالمؤسسات المدنية التي تعنى بالديمقراطية من قبل المنظمات الدولية، لكي يكون دورها فاعل في توعية المجتمع بأهمية الديمقراطية.

المراجع:

هيثم باقر، تعريف المرأة، حقوق المرأة ومساواتها الكاملة في كافة المجالات، <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=458392>

1. مفهوم الشباب/ <https://www.scribd.com/doc/86566117>
2. فاطمة بودرهم، الثقافة السياسية محدد مهم للمشاركة السياسية ودعم عملية التحول الديمقراطي، مجلد2، ص 311
3. د. ماجد موريس إبراهيم، كتاب سيكولوجيا الديمقراطية.
4. د. هالة الأطرش، الديمقراطية بين مطرقة الطاعة وسندان العصيان، كتاب المسح العالمي للقيم، المسح الشامل لآراء الليبيين في القيم.
5. قانون رقم (17) لسنة 1972 م بشأن تجريم الحزبية.
6. معمر القذافي، الكتاب الأخضر، الفصل الأول، أداة الحكم.
7. إبراهيم أبوصلاح إبراهيم، المشاركة السياسية في ليبيا، رسالة ماجستير غير منشورة، طرابلس، أكاديمية الدراسات العليا.
8. نفس المصدر.

9. جين شارب، من الدكتاتورية إلى الديمقراطية، إطار تصوري للتحضر، (1993) ترجمة خالد دار عمر.
10. موقع المفوضية العليا للانتخابات، [/https://www.hnec.ly](https://www.hnec.ly)
11. أسالم المعداني، التقرير الإحصائي لوضع المنظمات المحلية المسجلة لدى المفوضية، دراسة غير منشورة، 2018.
12. د.يوسف محمد الصواني، المشاركة السياسية للمرأة في ليبيا، الأطر الأيديولوجية والقانونية وإشكاليات الممارسة، (2000) .